المحاضرة الخامسة

قواعد أعداد الموازنة العامة:

هناك مجموعة من القواعد أو المبادئ التي ينبغي الالتزام بها عند إعداد الموازنة العامة، من بينها:

اولاً: قاعدة أو مبدأ سنوية الموازنة : هو ان تغطي التقديرات للنفقات والايرادات سنة واحدة بحيث تستقل كل سنة بنفقاتها وايراداتها لتمكن السلطة التشريعية من فرض رقابة مستمرة على أعمال السلطة التنفيذية .

ثانياً: مبدأ شمول الموازنة:لكي تقدم الموازنة العامة رؤية متكاملة لما سيكون علية نشاط الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح خلال السنة القادمة، فإنه ينبغي أن تتضمن جميع عناصر النشاط المالي من نفقات وايرادات عامة دون اغفال اي جانب من مكوناتها فضلا عن عدم القيام باي مقاصة بين هدة المكونات بحجة ايجاد صافي الايرادات او صافي النفقات،وان الدولة مكلفة بجباية الايرادات العامة وان وحدات الدولة المكلفة بجباية الايرادات ليس لها الحق في تنزيل النفقات العامة منها وقيد الصافي في موازنتها . أي عدم تخصيص ايراد معين لمجابهة نفقة معينة .

ثالثاً: مبدأ وحدة الموازنة:يقتضي أن تعد الموازنة العامة بوثيقة واحدة تدرج فيها كافة تخصيصات النفقات في الجدول الخاص بالنفقات وتدرج كافة الايرادات مهما اختلفت في الجدول الخاص بالإيرادات ، وتساعد هذه القاعدة على التعرف على حقيقة المركز المالي للدولة وتحدد حجم العجز او الفائض في موازنة الدولة.

رابعاً: قاعدة النشر والعلانية للموازنة العامة:بعد إقرار الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية، يجب ان تنشر الموازنة ويتم تبلغ الجهات ذات العلاقة بتفاصيلها، وتتضمن هذه الجهات السلطة التشريعية والوزارات ذات العلاقة، والوحدات الحكومية المنفذة للموازنة، والجمهور والباحثين من ذوي الاختصاص.

خامساً: مبدأ توازن الموازنة: النظرية التقليدية لمبدأ توازن الميزانية ينبغي أن تكون:

مجموع تقديرات الايرادات العامة = مجموع تقديرات النفقات العامة. أما بموجب النظرة الحديثة للتوازن فإنه بعد اتساع نطاق دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبحت الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يمكن زيادة النفقات العامة أو الحد منها ورفع أسعار الضرائب أو تخفيفها وعقد القروض وسدادها تبعا لأوضاعها العامة، وعلية فقد أصبحت حالة التوازن من خلال تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة حالة نظرية نادرة الحدوث في

الحياة العملية حيث يكون الفرق بينهما أما وفر(عند زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة)أو عجز(عند زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة).

سادساً: قاعدة الالتزام بالموازنة العامة: بعد إقرار الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية وصدورها بقانون الموازنة العامة السنوي، فإن على جميع الوحدات الحكومية الالتزام بتنفيذ هذا

القانون من ناحية الالتزام بالصرف في حدود التخصيصات المعتمدة الواردة في الموازنة العامة وكذلك من ناحية الالتزام باستخدام أسماء الحسابات والتبويبات الواردة في الموازنة العامة عند تثبيت القيود المحاسبية

سواء في المستندات أو في السجلات المحاسبية حتى يسهل تجميع البيانات المرتبطة بتنفيذ الموازنة وتسهيل المقارنات بين الأنشطة والوحدات الحكومية المختلفة.

المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموازنة العامة للدولة

- ✓ **السنة المالية** : هي المدة التي ينفذ خلالها قانون الموازنة وتبدأ من ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من السنة ذاتها .
- ✓ **مرحلة الحسابات الختامية** : هي المدة اللاحقة للسنة المالية والمختصة بتسوية بعض الحسابات الموقوفة والتي تعذر تسويتها خلال السنة المالية المختصة لغرض عرض حسابات قياس النتيجة ولا يجوز أن تحتوي على معاملات دفع أو قبض فعلية. وكانت قديماً تبدأ من اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة المالية الجديدة وتنتهي باليوم الحادي والثلاثون من شهر آذار، انما في الوقت الحالي مرحلة الحسابات الختامية تبدأ من اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي باليوم الحادي والثلاثون من الشهر نفسه أي شهر واحد.

أنواع الموازنات المعمول بها في العراق

ان الموازنة العامة للدولة يتم نشر أرقامها في الأجهزة المرئية والمقروءة والمسموعة وبإمكان إي مواطن عراقي التعرف عليها وقراءتها سواء أكان مسؤولا أم مواطناً عادياً. كما أنها تنشر في جريدة الوقائع العراقية وباقي الصحف المحلية ويتم مناقشتها بشكل علني في مجلس النواب العراقي وعلى شاشات التلفزة وإمام القنوات الفضائية والصحافة ، وإن تشمل الموازنة كل المؤسسات والدوائر الحكومية في العراق والتي تقوم بعمليات حكومية ،ويتم التصويت عليها من قبل الجهة الحكومية التي ستكون السلطة التشريعية الوطنية (البرلمان العراقي)الذي له الحق قانونا في المصادقة عليها وإجراء عملية المناقلة بين أبوابها وتخفيضها .

وتشرع موازنة الدولة بقانون سنوي موحد يسمى قانون موازنة الدولة السنوية ، وبالتالي يتضمن تفاصيل تخمينات نفقات الدولة وإيراداتها الجارية والاستثمارية ومجاميع موازنات المؤسسات والمصالح الاقتصادية مع بعض الأحكام القانونية الخاصة بزيادة أو تخفيض صلاحيات الوزارات المختصة في تنفيذ النفقات . وقد حددت المادة (١) من قانون الموازنة العامة الموحد للدولة المرقم (١٠٧) لسنة ١٩٨٥ مكونات الموازنة العامة للدولة وهي على مجموعتين هما :

المجموعة الاولى: موازنة القطاع الحكومي الممول مركزياً وتضم موازنتين هما الموازنة الجارية والموازنة الاستثمارية يمكن إيضاحهما كالاتي:

أولا :الموازنة الجارية : ويطلق عليها الموازنة التشغيلية أو الموازنة الاعتيادية ،ويتم إعدادها لأغراض تمويل الإنفاق الجاري الحكومي، وتشمل الإيرادات والنفقات الاعتيادية المتكررة سنوياً للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح عن سنة مالية واحدة لاحقة لتمكين تلك الوحدات من الاستمرار في أداء الخدمات المكلفة

بتقديمها ، مثل خدمات الدفاع والأمن والعدل والتعليم والخدمات الثقافية والاجتماعية وخدمات المرافق العامة وتتولى وزارة المالية تجميعها ومناقشتها ومتابعة تنفيذها.

ثانيا :الموازنة الاستثمارية (المشاريع الرأسمالية): هي الموازنة المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية السنوية ، وتعبر هذه الموازنة عن نشاط الدولة في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تمثل بوجه أساس التخصيصات التي تعتمد على تغطية الإنفاق الرأسمالي ، وتتولى وزارة التخطيط إعدادها ومتابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية وفق تعليمات تنفيذ الموازنة.

وبموجب قانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ جرى توحيد الموازنتين (الجارية والاستثمارية) بموازنة واحدة هي الموازنة العامة الاتحادية وأنيطت صلاحية تنفيذها بوزير المالية وبالتشاور مع وزير التخطيط ؛ وتقوم وزارة التخطيط بإعداد المنهاج الاستثماري وتوزيع التخصيصات على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وتتولى وزارة المالية عملية التمويل.

ثالثاً: موازنة خدمة الدين الحكومي: وهي موازنة سنوية تستخدم لتسديد إقساط الديون الحكومية طويلة الأجل إضافة إلى فوائد تلك الديون وتمول من مصادر تمويل مختلفة .

وعليه فقد أوضح قانون الموازنة العامة الموحد للدولة المرقم (١٠٧) لسنة ١٩٨٥ في المادة (٢ –أولاً – ثانياً – ثالثاً) بأن موازنة القطاع الحكومي الممول مركزياً هي تخطيطية تخصيصية تتضمن جميع الموارد المتوقع تحصيلها من مصادر التمويل التي تقع مسؤولية جبايتها على الوزارات والتقسيمات الإدارية المرتبطة بها والدوائر غير المرتبطة بوزارة كما تتضمن التخصيصات المعتمدة لاستخدامها خلال السنة.

المجموعة الثانية: الموازنة الموحدة لوحدات القطاع العام ذات النشاط الاقتصادي الانتاجي الممولة ذاتياً: لقد أوضح قانون الموازنة العامة الموحد للدولة المرقم (١٠٧) لسنة ١٩٨٥ في المادة (٣ –أولاً – ثانياً – ثالثاً) بأن الموازنة الموحدة لوحدات القطاع العام هي موازنة تخطيطية تعد وتنفذ وفق النظام المحاسبي الموحد وتتضمن موازنات جميع الوحدات ذات النشاط الاقتصادي الإنتاجي الممولة ذاتياً وتقتصر على الموازنات التي تظهر رصيد حساب النتيجة وحساب توزيع الأرباح وفق الأسس المعتمدة من قبلها.

أوجه الاختلاف بين الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي للدولة والميزانية العمومية(قائمة المركز المالي)

في الوقت الذي تمثل الموازنة العامة للدولة خطه سنوية تتضمن تقدير النفقات والإيرادات العامة لسنة قادمة، فإن الحساب الختامي للدولة هو بيان بالنفقات والإيرادات التي حدثت فعلا خلال السنة التي نفذت فيها الموازنة.

وتتشابه الموازنة العامة مع الحساب الختامي في نواحي عديدة منها أن كلاهما يتضمن النفقات والإيرادات العامة وكلاهما يعد على مستوى الدولة ككل لسنة مالية كاملة وان نتيجة الموازنة العامة وكذلك الحساب الختامي للدولة هي وفر أو عجز.

أما الميزانية(قائمة المركز المالي) فهي كشف يبين المركز المالي لوحده اقتصادية معينة في تاريخ محدد.

وعلى هذا الأساس ، يمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين الموازنة العامة للدولة

والحساب الختامي للدولة وقائمة المركز المالي(الميزانية العمومية) من خلال الجدول رقم (١) في ادناه:

جدول رقم (١) أوجه الاختلاف بين الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي للدولة والميزانية العمومية

ت	أوجه الاختلاف	الموازنة العامة للدولة	الحساب الختامي للدولة	الميزانية العمومية
١	من ناحية المفهوم	تمثل خطة عمل الدولة للسنة المالية القادمة	تقرير ختامي يعد على مستوى الدولة ويبين النفقات والإيرادات العامة الفعلية للسنة المالية المنتهية وتحديد العجز أو الوفر الفعلي المتحقق للدولة	كشف يبين المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد كما في ١٢/٣١ .
٢	المدة الزمنية	تغطي سنة مالية قادمة	يعد عن سنة مالية منتهية	تاريخ محدد كان يكون ١٢/٣١ أو أي تاريخ آخر.
٣	العناصر او المكونات	بضم الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة المخططة للدولة ككل.	يحتوي الحساب الختامي على الإيرادات والنفقات العامة الفعلية للدولة ككل.	تحتوي الميزانية على أرصدة الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية الخاص بوحدة اقتصادية معينة.
٤	طبيعة البيانات	بيانات تقديرية مخططة	بيانات فعلية	بيانات فعلية
٥	الشمول	تعد اكثر شمولاً لكونها تشمل كل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح.	يعد اكثر شمولاً لكونه يشمل كل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح.	تعد في حدود ضيقة لكونها تشمل وحدة اقتصادية معينة فقط.
٦	النتيجة النهائية	نتيجة الموازنة العامة عجز أو وفر مخطط.	نتيجة الحساب الختامي عجز أو وفر فعلي.	نتيجة الميزانية متوازنة لان : الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية.